النَـدْوَة الأولـى

وَاقِع التعْرِيبِ في الجامِعَاتِ الأردنيَّة

أدارها:

معالي الأستاذ الدكتور عَوَض خليفات

وشارك فيها:

الأستاذ الدكتور همام غَصِيب	**:عضو المجمع، وعميد البحث العلمي في الجامعة الأردنية**
الدّكتور أكرم الرّوسان	**: عميد كلية العلوم، جامعة العلوم والتكنولوجيا**
الدّكتور قاسم الزعبي	**: مدير دائرة الرياضيات – جامعة اليرموك**
الدكتور سليمان الطراونة	**: قسم الهندسة المدنية – جامعة مؤتة**

السبت 20 شوَّال 1411هـ - 4 أيار 1991م

كَلِمَـــــــةُ
معَالـي الأسْتـاذ الـدّكـتـور عَوَض خليفَـات
رَئـيس جـامِعَة مُؤتَـة

إن موضوع التعريب جدير بالمعالجة في ندوات متتابعة لجلاء أهميته، وبيان ضرورته، وما يتّصل به من معوقات؛ لأنّ اللغة القومية دعامةً أساسية لوحدة الأمة، وعنوانُ استقلالها وتقدمها، تحمي الأمة من التبعية الثقافية، والغزو الفكري، والانقسام الطائفي، وهي أداة الحضارة، وقوام الشخصية القومية والوطنية، وأداة التعبير عن طموحات الأمة وآمالها، والمصوِّرة لوجدانها وروحها.

وقديماً أُثِر عن كونفرشيوس أنه قال: "لو أتيح لي الحُكْمُ لبدأتُ بإصلاح اللغة".

وقيل إن عمرَ بن الخطاب أمر بجلد أحد العمال لأنَّه لَحَنَ في كتابه.

وإصلاح اللغة – في رأيي– لا يتمُّ إلاّ بتعريب التعليم، وكلاهما مسؤولية دينية ووطنية وقومية وحضاريَّة، تهمُّ الأمة في مستوياتها الرسمية والشعبية، سواء على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، والجهات المعنيَّة بالتخطيط اللغوي والتعليم الجامعي، أو على مستوى الإنسان في متجره ومزرعته ومصنعه. ونحن لا ندعو إلى التعريب بقرار سياسي فحسب، وإنّما يهمنا أن يكون الإيمان أولاً بأهمية اللغة نابعاً من نفوسنا، وإلاّ، فإن القرار يظلّ حبراً على ورق لا يتعدى درج واضعه.

أيها الإخوة الكرام:

إن قضية تعريب التعليم الجامعي تقتضي مني الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً: اللغة العربية – كما جاء في الدستور الأردني– هي اللغة الرسمية للدولة، وبناءً على ذلك لا يجوز لأيّ موظف في مؤسسات الدولة– والجامعة منها – استعمال لغة غير العربية، وتلتزم مؤسسات النشر والإعلام أن تكون مطبوعاتها، ومناهجها باللغة العربية، وأن تعنى بسلامة اللغة العربية ألفاظاً وتراكيب، نطقاً وكتابةً، وإن تيسِّرها للجماهير. وبناءً عليه تلتزم الدولة بتعريب القوانين والأنظمة والتعليمات، وتعريب أسماء المدن والقرى والشوارع ويافطات المتاجر..إلخ.

ثانياً: نصت قوانين الجامعات الأردنية (دون استثناء) على أنَّ اللغة العربية هي لغة التدريس فيها، ويجوز في حالات استثنائية التدريس بلغة أخرى تقتضيها الضرورة القصوى. ونأسف أن نرى أن هذا البند من القانون قد عُطِّل، ونأسف أن نرى أيضاً أن الاستثناء أصبح قاعدةً لا سيّما في الكليات العلمية والأقسام التابعة لها.

ومن الغريب أن بعضهم قد فسَّر هذا النص على أنه إجازة قانونية كاملة للتدريس بلغة أجنبية. وأرى أن الجواز المراد هنا يُقْصَد به الأساتذة الأجانب المتعاقد معهم اضطراراً تنفيذاً لاتفاقيات علمية، أو للحاجة الماسة إليهم، ويصعب عليهم تعلم العربية والتدريس بها. أمّا ما عدا ذلك فالعربية هي لغة التدريس الوحيدة.

ثالثاً: إذا استثنيا بعض الدول الأفريقية التي لم يكن لها لغات مكتوبة، وبعضَ الدول الآسيوية التي يتكلم أبناؤها لغات مختلفة (كالهند مثلاً) فإن معظم الأمم قد شرعت باستعمال اللغة القومية في مستويات التعليم المختلفة (بما فيها التعليم العالي والجامعي) وفي الوقت نفسه نشهد خلافات واجتهادات متباينة بشأن استعمال اللغة العربية في التدريس الجامعي. وهناك أنموذج لا يمكننا أن نتجاهله (على استكراهنا لما يرمز إليه من العدوان) وهو ردّ العِبْرِيَّة؛ اللغة الميتة إلى الحياة في الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة، وهو أنموذج يزهو به اللغويون اليهود ويطريه كثير من اللغويين بإعجاب وانبهار، وعندما قررت حكومة العدو الصهيوني استعمال اللغة الإنجليزية لغة للتدريس في معهد "التحنيون" في حيفا عند تأسيسه احتجّ أساتذة المعهد على ذلك القرار، وأجبروا الحكومة على التخلِّي عنه، وقرروا أن يكون التدريس باللغة العبريَّة، ونأمل من زملائنا أعضاء هيئة التدريس أن يكونوا عوناً لإدارة جامعتهم، في دعم هذا التوجّه في بلادنا العربية، وتقديم المساعدة لتحقيقه.

رابعاً : إنّ إدارة الجامعة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تطبيق قانونها الذي ينص صراحة على أن العربية هي لغة التدريس، وهي مسؤولة عن متابعة تنفيذ القانون وإصدار التعليمات والقرارات اللازمة. ومن واجبها دعم التوجّه لتعريب العلوم بتشجيع الترجمة، ودعم البحوث العلمية بالعربية، وتقديم التسهيلات التي تمكِّن عضو هيئة التدريس من أداء دوره في عملية التعريب.

خامساً : إنّ تعريب التدريس الجامعي يتطلب أولاً تعريب الأستاذ الجامعي – إن جاز هذا التعبير – فكراً وروحاً وانتماءً لأمته، والتركيز على الثقة بالنفس، والإيمان بقيمنا وثقافتنا وحضارتنا، والإيمان بوحدة الأمة ومصيرها المشترك ودورها الحضاري، ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا تحرَّر الأستاذ الجامعي من التبعية الثقافية، والاستعمار الفكري.

سادساً: إن الدعوة لتعريب التدريس الجامعي، لا تعني أبداً مقاطعة اللغات الأخرى، وليست دعوة للانغلاق والعزلة، بل هي دعوة لأن تملك الأمة إرادتها، وتحترم نفسها، وأن لا تفقد هويتها بضياع لغتها التي كَرَّمها الله تعالى وشرَّفها فأنزل بها كتابه العظيم للناس كافة، وكأنّما أراد الله أن تكون العربية لغة كل المسلمين، بل لغةَ أهل الأرض جميعاً، ولا أدلَّ على ذلك من الآيات الكريمة التي تقرن القرآن – وهو أصل رئيس من أصول الدين – بالعربية، كقوله تعالى:

[وَكذلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً، وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ] 113 طَه.
[إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ] 2 يوسف.
[إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ] 3 الزخرف.

وآياتٌ أُخَر تشير إلى الربط الوثيق بين العقيدة الإسلامية ولسان العرب، ممّا يجعل الاهتمام بالعربية ضرورة لكلّ مَنْ يتصدَّى لمهنة التعليم في كامل مراحلها، ومختلف تخصصاتها.

أيها الإخوة الكرام:

لقد أصبح محتَّماً علينا جميعاً أساتذة وإداريين وصنَّاع قرار، أن نتَّخذ الخطوة الجريئة التي لا محيص عنها، وهي إصدار تشريع ملزم بتعريب التعليم العالي والجامعي في مختلف التخصصات. وإصدار قانون خاص بالحفاظ على سلامة اللغة العربية.

وقد دلّت الدراسات على أن اللغة العربية بتركيبها وصرفها ونحوها واشتقاقها قادرة على استيعاب العلوم الحديثة، وأن القصور يكمن في مستعمليها.

وسوف أسُوق مَثَلَيْن من جامعاتنا يدلاّن دلالة واضحة على عُقْم التدريس باللغة الأجنبية، وعلى أن استيعاب الطلبة المواد العلمية باللغة القومية أفضلُ منه باللغة الأجنبية. فقد أجرت الجامعة الأردنية تجربة على شعبتين من طلبة العلوم، الأولى: شرحت لهم المادة العلمية بالعربية.. والمجموعة الثانية: بالإنجليزية.. وتبيَّن أن نسبة الرسوب في المجموعة الأولى 4% وفي الثانية 26%.

وأجرينا في جامعة مؤتة تجربة مثيلة على طلبة الهندسة في مادة "ميكانيكا الموائع" وتبين من التجربة أن الطلبة يستوعبون المادة العلمية بالعربية أفضل من استيعابهم لها باللغة الأجنبية.

كَلِمَـــــــةُ

الأسْتاذ الدّكتور هُمَام غَصِيْب
عُضو المجْمع، وعَميد البَحث
العِلمي بالجَامِعَة الأردنيَّة

لا بُدّ أوّلاً من توْجيهِ الشّكرِ والتّقدير إلى زملائي الأفاضل، أعضاء لَجْنَةِ النّدواتِ في المَجْمَع، لدعوتهم الكريمةِ لي للمشاركة في هذه النّدوةِ الموفّقةِ بإذن الله.

ولا بُدّ ثانياً من تدبُّرِ بعض النّقاطِ الجوْهريّةِ المتعلّقةِ بقضيةِ التّعريب، تلك القضيّةِ التي كانَ يجبُ أنْ تُحْسَمَ لصالحِ الأمّةِ منذ نهايةِ القرن التّاسعَ عَشَر...

*** النقطة الأولى:**

ما التّعريب؟... ليس التّعريبُ، تعريبُ التّعليم العالي والبحث العلميّ، عملاً لغويّاً أو علميّاً أو ثقافيّاً حَسْبُ؛ بل هو – في صميمه – يعني عودةَ الرّوح إلى الأمّة وانتفاضة الإنسانِ العربيّ ضدّ الإسارِ والعبوديّةِ والجَهْلِ والتخلُّف؛ فعنه يَنْبَثِقُ ملٌّ تطوُّرٍ راسخ. وقضيّةُ الأصالة والمعاصَرَةِ ما هي – في خاتمة المطاف– سوى معركةِ التّعريب بكلّ جوانبها... التّعريب الذي يفهمُ التيّارات المعاصرة بعُمْق كي يصُوغَها في قالبٍ مُمَيَّزٍ أصيل، والتّعريب الذي لنْ يفلح في ذلك إلاّ متى هضم التُّراث حتّى النُّخاع.

فالتّعريب يهدفُ إلى تحقيقِ التّوازن الطّبيعيّ بين الفكرِ واللّسان وبين المعرفةِ واللّغة؛ وإلى تحقيق الانسجام والتّفاهُم بين أفراد المجتمع كافّةً: الباحثين والمختصّين والدّارسين من جهة، والجمهورِ الواسعِ العريض من جهةٍ أُخرى؛ كما يهدفُ إلى توطين التّقانةِ واستنباتِ العِلْمِ عربيّاً.

*** النّقطة الثّانية:**

من الطّبيعيّ أن نتساءل إذاً: كيف آلتْ بنا الأحوال إلى هذه الظّاهرة النّشاز... ظاهرة تدريس الموادِّ العلميّةِ الجامعيّة بلغةٍ أجنبيّة؟ ولِمَ فقدانُ الثّقةِ بلغتنا الأم؟.. لا ريب في أنّ ذلك نابعٌ من تلك الهزائم المتتاليةِ التي مُنِيَتْ بها أُمّتُنا في القرون الأخيرة؛ فَصَدَّعتْ كيانَها الوِجْدانيّ، وَزَعْزَعَتْ ثقتَها في هُويّتها الحضاريّة. واللغة، من قبلُ ومن بعدُ، انعكاسٌ صادقٌ لحالِ الأمّة، تكبو بكَبْوَتِها وتنهضُ بنهضتها. لكنّ التّاريخَ لَشَاهِدٌ على أنّ لغةَ الضّادّ لمْ تعجزْ قَطّ عن استيعاب علومِ الدُّنيا؛ فهي أداةٌ دقيقةٌ قاطعةٌ لمنْ يمتلكُ ناصيتَها ويفْقَهُ مكنوناتها. والعِلّةُ – في التّحليلِ الأخير– إنّما تكمنُ فينا.

لقد أسهم المستعمرُ – بكلّ خبثٍ ودهاء– في ترسيخ هذه العلّةِ وتثبيتها. انظروا إليه وهو يُحَوِّلُ التدريسَ في مدرسةِ الطبّ بقَصْرِ العَيْني بالقاهرة من العربيّةِ إلى الإنكليزيّة عام 1887... بعد إحدى وستّين سنةً من التّدريسِ بالعربيّة. وما هذا إلاّ مثالٌ من أمثلةٍ كثيرة!

والمشكلةُ أنّ التّدريسَ العلميّ – بعد أنْ بدأ بغيْرِ العربيّة – استمرَّ بحُكْمِ التقليدِ والاعتيادِ وتهيُّبِ التغيير والتّبديل (أي – كما نقولُ في عِلْم الفيزياء – بحُكمِ مبدأ القُصُور)، ولاستسهال المدرّسين استعمال اللغةِ في تدريسِهم التي دَرَسوا بها تخصُّصاتِهم خارجَ البلادِ العربيّةِ، ولتقاعُسِ المسؤولين عن اتّخاذِ القرار اللاّزم بهذا الصّدد... مع أنّ تعريبَ التعليم بكلّ أنواعِهِ وتخصُّصاتِهِ العلميّةِ وفي جميع مستوياتِهِ، إضافةً إلى تعريبِ البَحْثِ العلميّ، [إنّما هو] أكبرُ إبطالٍ للتّغريب...

*** النقطة الثّالثة:**

نتساءلُ بدهشةٍ واستغراب: هل نعي تماماً ماذا يعني إبقاءُ التّعليمِ الجامعيّ على وضْعِهِ الحاليّ؟... إنّه يعني الاستمرارَ في استعمال لغةٍ إنكليزيّة، غالباً ما تكونُ مشوّهةً، في أروقةِ كلّيّاتنا العلميّة؛ ويَعني عدم استيعابِ طلاّبنا لما نتحذلقُ به من مفاهيمَ وأفكار (وثمّة دراساتٌ استطلاعيّةٌ إحصائيّةٌ تثْبِتُ ذلك بما لا يدعُ مجالاً للشكّ)؛ كما يعْني انصرافَ جُلِّهم إلى العِراك مع اللغةِ الأعجميّة، فلا يبقى لديهم الوقتُ الكافي كي يَسْبِروا أغوارَ عِلْمِهم وتخصُّصِهم؛ ويعني تلك المآزق الكثيرة التي يقعُ فيها المدرّسون المتخرِّجون من جامعاتٍ غَيْرَ أنجلوسكسونيّة.

*** النقطة الرّابعة:**

التعريبُ، إذاً، ليس خَيَاراً من خَيَارات؛ بل هو الخَيَارُ الوحيدُ أمامَنا. فالسّؤالُ الجَوْهريّ ليس: أن نُعَرِّبَ التعليمَ الجامعيّ أو لا نُعَرِّبَه. (إذْ إنّنا تجاوزْنا هذه المرحلة منذ زمنٍ بعيد)، وإنّما: كيف نُعَرِّبُ بإبداعٍ وأصالةٍ وعنفوان؟...

لكنْ ماذا عن واقعِ التّعريب – الواقعِ بعُجَرِهِ وبُجَزِه– في جامعتنا الأمّ، الجامعةِ الأردنيّة؟

أخشى ما أخْشَاه أنّ الوقائعَ والحقائقَ هنا لا تَسُرُّ الصّديقَ ولا تغيظُ العدوّ؟

صحيحٌ أنّه كان ثمّة حركةٌ "تعريبيّةٌ" تَضجُّ بالحياة في مطلعِ الثمانينيّات، حين بدأ مَجمَعُنا يُصدرُ تِبَاعاً مجلّداتِهِ الضّخمةَ في الفيزياء والكيمياء والرّياضيّات والعلومِ الحياتيّةِ والجيولوجيا. وكان لأعضاء الهيئة التدريسيّة في الجامعةِ الأردنيّةِ اليدُ الطُّولى في ترجمةِ هذه الكتبِ وتدقيقِها وإخراجِها؛ كما درّسوا بعضَها. إلاّ أنّ هذه الحركة سرعان ما خَبَتْ وفَقَدَتْ زَخْمَها، وكأنّها سحابةُ صَيْف أو فُقاعَةُ صابون. فمع أنّ البِذْرَةَ كانت صالحةً والأيدي التي زَرَعَتْها كانت حانيةً رائدة، إلاّ أنّها لمْ تستطعْ مقاومةَ الأنواءِ والأعاصير التي عَصَفَتْ بها.

وصحيحٌ أيضاً أنّ ثمّة جهوداً فرديّة قليلةً ظلّتْ تحملُ رايةَ التّعريبِ على الرغم من كلّ المشقّاتِ والعقباتِ. وهم أفرادٌ صامدون، عددُهم أقلّ من عددِ أصابعِ اليدِ الواحدة؛ لا يَكِلّون أبداً ولا يَملّون؛ يَحملونَ رسالةَ التّعريبِ برشاقةٍ ذهنيّةٍ فائقة؛ يُدَرّسون أعتى العلومِ وأدقّها بلغةٍ عربيّةٍ فصيحةٍ رائقةٍ قية، ويؤلّفون بها، ويبتدعون المصطلحات، ويُحيون أبرزَ ما في تُراثِنا العلميّ...

هذا كلُّهُ صحيح؛ لكنْ– واأسفاه! – تظلّ عمليّةُ التّعريب في جامِعتنا الأمّ باهتةً متعثّرة، على الرغم من أنّ المادّة (7) من القانون رقم (29) لسنة 1987 من قانونِ الجامعاتِ الأردنية تَنُصُّ على أنّ "اللغة العربيّة [هي] لغةُ التّدريس في الجامعة، ويجوزُ استعمالُ لغةٍ أخرى للتدريس عند الضّرورة بقرارٍ من مجلسِ العمداء..." وعلى الرغم من التّوصياتِ المتعاقبةِ بالتعريب الشّامل لاجتماعاتِ مجلسِ اتّحادِ الجامعات العربيّة ومؤتمراتِ الوزراءِ المسؤولين عن التّعليم العالي والبَحْثِ العلميّ في الوطن العربيّ... وعلى الرغم من نُصْح المنظّمةِ العربيّةِ للتربيةِ والثّقافةِ والعلوم، واليونسكو،... فليس ثمّة برامجُ تعريبٍ متكاملة، ولا فَوْرةُ تعريب، ولا روحُ تعريبٍ بمعناه الشّاملِ العريض! كما أنّ الحصيلةَ الضّخمة من المصطلحاتِ التي ابتدعَتْها مجامعُ اللغةِ العربيّة لا تزالُ رهينةَ الكتب؛ فلا تعميمَ ولا ممارسة!

هل هذه دعوةٌ إلى التّشاؤم في هذا الصّدد؟ الجواب: لا، لأنّ ثمّة إرهاصاتٍ ومبادراتٍ وتحرّكاتٍ خيِّرةً جادّة تُبَشِّرُ بالنّجاحِ بعد طول لأي. وحتّى لو لمْ تكنْ هذه كافيةً لبَعْثِ التّفاؤلِ التامّ فينا، فهي أكثرُ من كافيةٍ لكي تُنْقِذَنا من براثنِ التّشاؤمِ وأنيابِه. يحقّ لنا، إذاً، أنْ نكونَ متشائمين، مثل بطلِ "إميل حبيبي" المشهور. ومردُّ ذلك الاهتمامُ المتزايدُ بنَشْرِ البحوثِ العلميّةِ باللغةِ العربيّة، ولا سيما الزّراعيّة منها؛ والأهمّ من هذا: ما يدورُ الآن في رِحابِ كلّيّة الطبّ بهدفِ تعريبِ العلومِ الطبّيّةِ وتدريسها باللغةِ العربيّة.

فاستجابةً لمبادرةٍ جليلةٍ من جمعيّة تعريبِ العلومِ الطبّيّةِ بِنقابةِ الأطبّاءِ الأردنيّة، أيّدَها كُلٌّ من رئيسِ الوزراء ورئيسِ مجلس النّواب ووزيرِ التّعليمِ العالي (والأخيران عضوان كريمان في المَجْمَع)، تدارسَ مجلسُ كلّيّةِ الطبّ في اجتماعِهِ المنعقدِ بتاريخ 1991/3/18 "أبعادَ هذا التوجُّهِ الوطنيّ ومردودَهُ القوْميّ"، وخرجَ بجملةِ توصياتٍ. أسرِدُها على مسامِعِكم فيما يلي نظراً لأهميتها:

١ –الترحيب بالمبادرة وتثمينها ويتوجهون بالشكر والعرفان إلى كل من دولة رئيس الوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب، ومعالي وزير التعليم العالي، والأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية لتبنيهم موضوع تعريب العلوم الطبية واستعمال اللغة العربية في تدريس هذه العلوم في الجامعات والمعاهد الأردنية، واعتبار ذلك حاجة وطنية مُلحّة.

٢ –البدء في تدريس العلوم الصحية باللغة العربية لطلبة السنة الأولى نظراً لتوافر جميع المراجع والمصادر اللازمة لذلك اعتباراً من العام الجامعي 1993/92.

٣ –تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية للقيام بالتأليف والترجمة للمراحل الأخرى وتحفيزهم على ذلك باحتساب إنتاجهم لأغراض الترفيع والترقية والمكافأة.

٤ –تشكيل لجنة في كل كلية تدعى "لجنة التعريب" تكون من مهمّاتها متابعة عمليات التأليف والترجمة مع جميع العاملين في الكلية.

٥ –عقد ورشات عمل لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الصحية، وذلك بغرض تأهيلهم تربوياً ونفسياً للبدء بممارسة عملية التعليم الصحي باللغة العربية.

ويمكن الإفادة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التي تدرس باللغة العربية في هذا المجال.

٦ –انتداب بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي تدرس باللغة العربية لفترة محددة لمدة: فصل أو فصلين دراسيين مثلاً للإفادة من خبراتهم في موضوع التدريس باللغة العربية. ويمكن الإفادة من خبراتهم أيضاً بما جاء في البند رقم (5).

٧ –الطلب من مجمع اللغة العربية الأردني القيام بالتأليف والترجمة في المجالات الصحية بالاشتراك والتعاون مع عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية، ورصد ميزانية من الدولة لهذا الغرض الوطني.

٨ –للمحافظة على مستوى عال في اللغة الإنجليزية لطالب الطب ولتمكينه من مواكبة التطور العلمي لما ينشر في الدوريات الأجنبية والبحوث العلمية، ينبغي استحداث مساقات إلزامية في اللغة الإنجليزية تُدرّس للطالب طيلة فترة دراسته الجامعية.

ويؤكد أعضاء هيئة التدريس أن استعمال اللغة العربية في التدريس يفيد كلاً من طلاب الكليات الصحية في الجامعات الأردنية وخريجي كليات الطب الأردنيين من مختلف الجامعات العالمية، لأن اللغة العربية ستكون اللغة الوحيدة المشتركة بين جميع الخريجين.

عميد كلية الطب

الدكتور مصلح الطراونة

كذلك بَعَثْتُ إلى الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة بالكتاب التالي، بصفتي عميد البحث العلمي:

الأستاذ رئيس الجامعة

تحيّة طيّبة، وبعد،

فأُشيرُ إلى كتابِكم رقم 1482/9/2/13 تاريخ 1991/1/28، ومرفقاتِه، بشأنِ تعريب العلومِ الطّبيّةِ وتدريسِها باللّغةِ العربيّةِ لدى كلّيّاتِ الطّب في الجامعاتِ الأردنيّة.

أرجو أنْ أُعلمَكم بأنَ عِمادةَ البَحْثِ العلميّ تؤيِّدُ مثلَ هذه الخطوة المباركةِ دون أدنى تردُّدٍ أو تحفُّظ، وترى أنّ عمليّةَ التعريب يجبُ أنْ تشملَ أيضا العلومَ الأساسيّة، نظراً للارتباطِ العضويّ الوثيق بين فروعِ العلومِ البحتةِ والتطبيقيّةِ كافّة.

واسمحوا لي أنْ أقترحَ تأليفَ لَجْنَةٍ عُلْيَا للتعريب في الجامعة، برئاستِكم شخصيًّاً أو رئاسةِ الأستاذ رئيس مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ، تقومُ بمتابعةِ هذا الموضوعِ المُهِمّ والإشرافِ على تنفيذِ الإجراءات اللازمة ووضْعِ الجداولِ الزّمنيّةِ الملائمة. وإنّي لَعَلى يقين بأنّ الشّروعَ الجِدّي بهذه العمليّة الجليلةِ سَيُفَجِّرُ طاقات خلاّقةً في الجامعةِ نحن بأمسِّ الحاجةِ إليها؛ كما أنّ أيّ تأخير في التنفيذ سيجعلُ المُهِمّةَ أصعبَ في المستقبل.

من ناحيةٍ أخرى، تقومُ العِمادةُ – كما تعلمون– بدَعْمِ نشْرِ الكتبِ الطّبيّةِ المترجمةِ أو المؤلَّفةِ وسواها من الكتب العلميّة. وبإمكانِها زيادةُ عددِ هذه الكتب ضمنَ الإمكاناتِ المتاحةِ لها وفي حدودِ موازنتِها.

أرجو أنْ يحظى اقتراحي المذكورُ بموافقتِكم الكريمة، وأنْ تُعِدَّ الجامعةُ العُدَّة لتطبيقِ التعريبِ الشّاملِ فيها بأسرعِ وقتٍ ممكن.

عميد البَحْثْ العلميّ
(الدّكتور هُمَام غَصيب)

وهكذا بدأنا أخيراً نرى النُّور
أسألُ اللّهَ تعالى أنْ يُحوِّلَ تشاؤلَنا إلى تفاؤل، وأن يوفِّقنا لما فيه خَيْرُ أمّتِنا ولغتِنا.

كَلِمَـــــــةُ
الـدّكـتُـور أكـرَم الـرّوسَـان
عمِيـد كـلـيَّـة الـعُـلـوم

لا يكاد يختلف اثنان على أن التدريس باللغة القومية لأي شعب من الشعوب ضرورة، لأن التدريس مخاطبة وحوار ولا يمكن أن تصح المخاطبة أو الحوار بلغة غير اللغة القومية. وإنه لمن نافلة القول أن يتطرق المرء إلى أهمية اللغة العربية من النواحي الدينية والقومية، وإلى أهمية التدريس بها من ناحية تربوية.

لقد كان لأمم كثيرة تجارب مع الرجوع إلى لغاتها القومية للتدريس بعد أن كانت لغاتها قد اندثرت أو كادت، وقد نجحت نجاحاً باهراً إذ اعتبرت التدريس باللغة القومية طبيعيّاً كتنفس الهواء وشرب الماء. ولا محال هنا للخوض في تجارب الأمم وأظنها لا تخفى عليكم فلطالما تندر بها المتحدثون كلما طرق موضوع التعريب.

يؤمن عدد كبير من أساتذة الجامعات الأردنية بضرورة التعريب. وقد اتخذ عدد منهم خطواتٍ علميةً باتجاه ذلك لا خوفاً ولا طمعاً، فمنهم من ألّف ومنهم من ترجم ومنهم من يحاضر باللغة العربية وذلك أضعف الإيمان.

ولكل جامعة من الجامعات الأردنية قصتها مع التعريب الذي قام على الجهود الفردية هنا وهناك. ومع أنني عاصرت بداية المحاولات في جامعة اليرموك إلا أنني سأقتصر الحديث عن واقع التعريب في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية حيث أعمل منذ أربع سنوات.

يمكن للمراقب أن يلاحظ المحاولات المختلفة التي تتم في هذه الجامعة بطرق مختلفة حيث يتخلص واقع التعريب فيها بما يلي:

أولاً : تطلب الجامعة من الأساتذة عدم تسمية كتاب مقرر لأي مساق وإنما تطلب منهم إعطاء الطلبة قائمة من المراجع ولا مانع أن يكون بينها مرجع رئيس يوصي به الأستاذ، وتشجع الجامعة أن يكون بين هذه المراجع مرجع مكتوب باللغة العربية. لذلك تجد الأساتذة في الجامعة في كلية العلوم بخاصة – حيث يقضي كل طالب سنته الجامعية الأولى – يضعون بين المراجع المطلوبة

مراجع عربية، ويلاحظ الأساتذة أن الأغلبية الساحقة من الطلبة يشترون الكتاب العربي وكأنه المرجع الوحيد ولو لم يكن مدرس المادة هو مؤلف الكتاب، مما يدل على أن الطلبة يتوجهون بطبعهم وغريزتهم إلى الكتاب العربي حيث يوفر عليهم الجهد والعناء ويعطيهم الفائدة المرجوة وما علينا إلا أن نفهم ذلك ونعيه. أما هذه الكتب فإن بعضها مؤلف من قبل أساتذة يدرّسون في الجامعة وبعضها لأساتذة يدرّسون في جامعات أردنية أخرى.

ثانياً: تشجع الجامعة الأساتذة أن يشرحوا المادة باللغة العربية وأن يوضحوا المفاهيم بها، إدراكاً منها لأهمية لغة التخاطب وتشجيعاً لفتح باب النقاش ولا يتم ذلك إلا إذا استوعب الطالب المادة المشروحة وعرف مواطن قوته وضعفه. وتحض الجامعة الأساتذة على أن يكتبوا المصطلحات العلمية باللغة الإنجليزية لكي يسهل على الطالب الرجوع إلى المراجع الأجنبية.

ثالثاً: ومن ناحية أخرى فإن الجامعة تحرص على أن تحتوي مكتبتها على أكبر عدد ممكن من المراجع العلمية العربية، ولا يخفى أنها مسؤولية الأساتذة أولاً لأن الأقسام العلمية هي التي تقوم بإرسال طلبيات الكتب إلى المكتبة ليتم شراؤها.

رابعاً: إن أسئلة الامتحانات تكتب لكثير من المواد باللغة العربية، مما كان له الأثر الكبير في حسن فهم الطلبة للأسئلة وتحسين قدرتهم على الإجابة ومنحهم مجالاً أفضل لتقويمهم ويكتفي بعض الأساتذة بكتابة قائمة بمعاني المصطلحات في نهاية ورقة الأسئلة.

خامساً: تحضر مذكرات المختبرات والإرشادات العامة وأوراق البيانات باللغة العربية لبعض المختبرات.

سادساً: يدور الحوار بين وقت آخر حول ضرورة التعريب، ويزداد عدد المؤيدين باستمرار وبخاصة عندما يرون النتائج الإيجابية التي يحصل عليها زملاؤهم الذين يسيرون في درب التعريب.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن الاتجاه في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية نحو التعريب إيجابي سواء من جهة الأساتذة أو من جهة الإدارة. ويمكن القول إن تدريس الفيزياء في الجامعة ابتداءً من لغة المحاضرة وانتهاءً بالمختبرات يتم باللغة العربية من قبل جميع الأساتذة.

وأستطيع أن أجمل السلبيات التي تكتنف التعريب بشكل عام وفي هذه الجامعة بشكل خاص بما يلي:

١ -إن محاولات التعريب محاولات فردية لا يجمعها إطار أو خطة.

٢ -إن عملية التعريب غير متكاملة بين أقسام الكلية الواحدة أو بين الكليات المختلفة مما قد يؤدي إلى إرباك للعملية التدريسية.

٣ -تم تبني بعض الكتب غير الناجحة، أُخذت مثلاً على عدم جدوى التعريب من قبل أعدائه.

٤ -إن عدد الكتب العربية المحلية قليل جداً مما يؤدي إلى صعوبة الاختيار.

٥ -على الرغم من النص القانوني في قانون الجامعات الأردنية حول لغة التدريس فإن المتجهين نحو التعريب هم القلة وربما قاموا به على استحياء. مما يجعل من التوجيه السياسي مطلباً رئيساً يجعل أعداء التعريب يقبلون عليه خوفاً وطمعاً وربما صاروا رواداً للتعريب بعد ذلك.

وختاماً فإنه لا يوجد عذر لعدم الرجوع إلى اللغة العربية بل قل التقدم نحوها إذا أخذ بالحسبان ما يلي:

١ -لقد تم تأليف كتب علمية وترجمتها في كل فروع العلم سواء محلياً أو من قبل الدول العربية الشقيقة التي أخذت بمنهج التعريب.

٢ -تم وضع المصطلحات العلمية من قبل المؤلفين والمترجمين من جهة ومن جهة مجامع اللغة العربية المختلفة، والحصول عليها ميسور.

٣ -نجحت عمليات التعريب حيث أريد لها النجاح. وإن خريج كليات الطب السورية خير مثال على ذلك وبخاصة أن الطب بالذات هو حجة أعداء التعريب.

٤ -يمكن الرد على القائلين إن التعريب يبعد طالب العلم عن الإنتاج العلمي الحديث بأنه يمكن إنشاء دار للترجمة تترجم أولاً بأول ملخصات ما يستجد من بحوث. كما أننا نريد من طالب العلم عندنا أن يكون ملماً بلغة أجنبية تعينه على الاستزادة من العلم.

كَلِمَـــــــةُ

الـدّكـتُـور قَـاسِم الـزُعبـي

مُـديـر دائـرة الـرِّيـاضِيَّـات -
جَـامِعَة الـيـرمـوك

إن الحديث عن "واقع التعريب في الجامعات الأردنية"، حديث ذو شجون. إنه حديث يجعل أفكاراً كثيرة تتزاحم في ذهن المتحدث. وسأحاول في هذه العجالة أن أتحدث عن بعض هذه الأفكار، راجياً أن أوفق في إعطاء هذا الموضوع الحساس ما يستحق من أهمية واهتمام.

في جامعة اليرموك، بدأ أعضاء هيئة التدريس في بداية الثمانينات حملة نشطة ومكثفة هدفها التوجه نحو التعريب في تدريس العلوم كافة. وقد تضمنت هذه الحملة الاتصال بالمجلس الوطني الاستشاري في ذلك الوقت، لاستصدار قانون للتعريب، ومحاولة الضغط على إدارة الجامعة من أجل السير في هذا الاتجاه. وقد جمعت في سبيل ذلك عشرات التواقيع على عرائض تطالب بالتعريب، ورفعت إلى رئاسة الوزراء، والمجلس الوطني الاستشاري، ورئاسة الجامعة.

وقد قامت بعض الأقسام العلمية، وعلى رأسها قسم الفيزياء، وبجهد فردي من بعض أعضاء هيئة التدريس، بتعريب بعض المساقات. وجوبهت هذه الحركة برد فعل سلبي من قبل إدارة الجامعة في ذلك الوقت. وقد حاول رئيس الجامعة آنذاك أن يصور العملية بأنها خروج على قانون جامعة اليرموك، حيث كان مجلس الجامعة قد أصدر قراراً في وقت سابق أن تدريس العلوم سيكون بالإنجليزية نظراً لصعوبة تدريسها باللغة العربية. واعتمد الرئيس على هذا القرار في موقفه. إلا أن عميد كلية العلوم آنذاك رد بأن قرار مجلس الجامعة غير ملزم، وأن هذا المجلس لا يستطيع أن يمنع أقسام كلية العلوم المختلفة من التدريس بالعربية، إن هي أرادت ذلك.

وتوقفت القضية عند هذا الحد، فلا رئاسة الجامعة ضغطت من أجل التخلي عن التدريس بالعربية، ولا المجلس الوطني الاستشاري تحرك باتجاه إصدار قانون التعريب. مما أعطى فرصة قوية للمشككين والمترددين في مقاومة التعريب، وهذا بدوره أدى إلى بعثرة الجهود، وبقاء التدريس باللغة العربية ضمن نطاق الفردية والحماس الشخصي البحت.

لقد حاول قسم الرياضيات في الفصل الأول من العام الجامعي 1991/90 أن يدلي بدلوه في هذا المجال، فقرر مجلس القسم أن يكون تدريس مساق واحد هو تفاضل وتكامل باللغة العربية، ولكن ما إن بدأت التجربة، حتى بدأت الشكاوي من صعوبة التدريس باللغة العربية، وسوء الكتاب المقرر، من حيث الإخراج واللغة وعرض المادة. وما إن انتهى ذلك الفصل، حتى كان هناك تيار قوي في القسم يتبنى الدعوة إلى العودة عن التعريب، وفعلاً نجح هذا التيار باستصدار قرار من مجلس القسم بالعودة إلى التدريس باللغة الإنجليزية.

إنني أعتقد أنه إذا أردنا أن نقوم بعملية تعريب ناجحة، فلا بد من أخذ ما يلي بعين الاعتبار.

١ -يجب أن يكون هناك مردود معنوي لمن يساهم في التعريب أو الترجمة، مثل احتساب هذه المساهمة لأغراض الترقية والتثبيت وغيرها.

٢ -يجب أن يكون هناك مردود مادي مجز لهؤلاء أيضاً.

٣ -وقبل هذا وذاك، لا بد من محاولة استصدار القرار السياسي بهذا الخصوص. وإلى أن يأتي هذا القرار، ستبقى جهود التعريب والترجمة جهوداً فردية ومبعثرة، مما يعيق العملية، وقد يفتح الباب لنتائج عكسية على هذا الصعيد.

كَلِمَـــــــةُ

الـدّكـتُـور سُـلـيـمـان الـطَّـراونـة
كُـلـيَّـة الـهـنـدسَـة / جـامِـعـة مـؤتـــــة

اللغة العربة ليست وعاءَ حضارتنا قط كما يكرر بعضنا، بل هي حضارتُنا ذاتُها بكلّ أبعادِها، وليست أيضاً الوسيلة الأساس لفهم ديننا فقط وإنما هي لُحمة دينِنا وسداه، وليست فقط الأداة الناجحة لبناء شخصيتنا القومية المستقلة وإنما هي كل شخصيتنا القومية والمجتمعية والنفسية الفريدة. فالإعراض عن العربية في أي جانب من جوانب ثقافتنا فيه نسف لحضارتنا وتحجيم لدور ديننا وانتحار لشخصيتنا.

وعلى الرغم من وضوح هذا الأمر، حتى عند مَنْ أعمت لغة المستعمر عيونهم إلا أننا نجد تاريخ نشوء معظم الجامعات العربية تاريخاً تغريبياً مُشيناً، فبرزت لنا الجامعات العربية إلى الوجود بعباءة لغة الاستعمار جزئياً أو كلياً، ولما ولدت الجامعات الأردنية على التتابع اختارت أو اختير لها السير الحثيث على الدرب اللعين في تغريب العلوم والهندسة والطب، وقد تجاوزت جامعة اليرموك الحد، فأصبحت بعض كلياتها الإنسانية تدرس باللغة الأجنبية.

وجاء ميلاد جامعة مؤتة العسكرية أصلاً مُتأخراً نسبياً، فكان المُؤمل ألا تسلك السبيل الوبيل نفسه في شأن التعريب، وذلك لخصوصيتها في أن قِوامها بناء سياج الوطن والأمة ولأنها مرتبطة شعورياً بأول معركة لتحرير الأردن من النفوذ الأجنبي، لكنها في العلوم الهندسية وجدت أمها الأردنية وأختها الكبرى اليرموك على هذا النهج فحذت حذوهما. ولما برزت مشكلة اللغة في كلية الهندسة في فهم الطلبة منذ سنوات لم تجرؤ الكلية حتى على مجرد النظر في اقتراح التعريب، بل أوجدت حلاًّ جزئياً للمشكلة بإضافة ساعة مناقشة لكل ثلاث ساعات معتمدة لإعانة الطلبة على فهم المسائل لغوياً أولاً ثم علمياً، واستمرت المشكلة فاقترح عميدنا آنذاك دراسة إمكانية زيادة مساقات اللغة الإنجليزية لطالب الهندسة على الرغم من أن مساقات الهندسة ذاتها في حدها الأدنى في الخُطة بسبب مساقات العلوم العسكرية والتدريب العسكري. أرأيتم كيف أننا كنا نداور ونناور كي لا نضع أصابعنا على دملنا الذي مآله الانفجار وقد كان عدد لا بأس به من زملائي آنذاك يتبرأون من استعمال العربية في محاضراتهم، بل إني سمعت أحدهم يُنحّي باللائمة على بعض الأساتذة الذين يضطرون لاستعمال العربية في محاضراتهم قائلاً: إن

ذلك لنقص في لغتهم الإنجليزية. وقد أمّن الحضور على قوله إلا القليل، ولطالما رأيت زملائي يتضرج وجه الواحد منهم خجلاً عندما يُخطئ في لفظة إنجليزية. وعندما يخطئ في أمر من أمور العربية يقول: وهل أنا سيبويه حتى أتقن العربية. ثم أنا من رجال العلم ولست لغوياً، لكن بمجيء الإدارة الجديدة للجامعة ولتأكيدها المتكرر على سلامة اللغة العربية في الكتب الرسمية بدأ تيار التغريب يبارحه النفاج شيئاً فشيئاً لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

وكان الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني في العام الماضي الذي تمحور حول مهنة الهندسة. فشاركت كلية الهندسة في جامعة مؤتة في حضور الندوات الخمس، فخف التبرؤ من اللغة العربية في المحاضرات حتى من قبل الذين لم يشاركوا في ذلك الموسم، حتى إن عميد الكلية آنذاك غير العربي أخذ يهش للتعريب، وبدأ عدد من زملائي يلحون عليّ بالمطالبة بتكوين وحدة تعريب وترجمة في الجامعة، فكان ردي: نحن الآن في دور العمل من أجل القرار السياسي المناسب فقد تجهض جهودنا إذا جاءت في غير أوانها.

وجاءت ندوة الهندسة التطبيقية في نهاية الفصل الأول من هذا العام في جامعة مؤتة وقدمت فيها ورقة حول تعريب الهندسة عامة والتطبيقية خاصة، فتأثر بها الزملاء الفضلاء أيما تأثر حتى جاءني عدد منهم بعد الندوة ليقولوا لي مسرورين إن الأبحاث التي يكتبونها الآن بالإنجليزية قرروا تحويلها إلى العربية على الرغم من الجهد الإضافي، وقد أنفذوا ميمونين ما وعدوا به. وقد جاءوا إليّ لا لفضل فيّ وإنما لعلمهم بأن العربية أمي ومعشوقتي. وجاء قبل أسابيع قليلة تعميم معالي رئيس الجامعة في أن التدريس يجب أن يكون بالعربية إلا إذا دعت الضرورة لخلاف ذلك. فأحدث أثراً إيجابياً بين الأساتذة والطلبة، إذ ازداد المتحمسون حماساً وتحمس غيرُ المكترثين أصلاً وتراجع المُشككون بقيمة التعريب عن تشككهم، ثم أخذ معظمُ الأساتذة يتسابقون في إبداء رغبتهم في المشاركة في جهود التعريب إن أصبح سياسة عامة. وفي اليوم التالي لوصول التعميم العتيد سهر أحد زملائي المتميزين صاحب البحوث المعتبرة في الدول المتقدمة، سهر لإعداد امتحان طلبته بالعربية بدلاً من الإنجليزية. وقد سُرّ سروراً عظيماً إذ إن

أسئلة الطلبة لاستيضاح المراد من مسائل الامتحان نزلت إلى ما دون 10% بالنسبة إلى ما يسألونه غالباً، وقد لمس أن ثقة الطلبة في الحل كانت أعلى بكثير. وقد وضع في نهاية الامتحان السؤال التالي: هل الامتحان بالعربية أسهل منه بالإنجليزية، فأجاب 14 طالباً من 15 بنعم، فهذا مؤشر ذو قيمة على أهمية التعريب في التدريس.

ومن أجل إعطاء هذه المُداخلة القصيرة مذاقاً ميدانياً لمعرفة واقع التعريب في جامعة مؤتة على أرض الواقع قام مُعدّ هذه المداخلة بإعداد استبيانين أحدهما لمعرفة اتصال البحث العلمي والتأليف بالتعريب في الجامعة. والآخر لمعرفة حوافز التعريب ومثبطاته في التدريس، وقد أعان نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية وعمادة البحث العلمي مشكورين على إنجاز هذه المهمة بأسرع وقت، فعلى الرغم من قصر المدة إلا أن عدد المتجاوبين تجاوز الثمانين بالمئة في كليتي الهندسة والعلوم.

فعدد البحوث المنشورة أو المقبولة للنشر باللغة العربية في العلوم والهندسة لم تتجاوز الخمسة بالمئة من مجمل البحوث العلمية، أما عدد البحوث المرسلة للتقويم باللغة العربية فقد قاربت 8%، أما البحوث قيد الإنجاز فقد قاربت 15%، وهذا تقدم بطيء ولكنه مؤشر حسن، أما الكتب المنشورة بالعربية فهي غالباً إنجازات الأساتذة الذين جاءوا إلى الجامعة من الجامعات الأخرى مثل اليرموك والأردنية والجامعات المصرية. أما الكتب قيد التأليف أو الترجمة فالنسبة تقارب 50%، وهذه النسبة قد توهمنا بعافية التعريب في الجامعة لكن عدد الكتب التي يجري تأليفها أو ترجمتها يتجاوز أصابع اليدين، ومع هذا فهذه النسبة بادرة ممتازة في جامعة فتية، أما بالنسبة إلى استمارة علاقة التعريب بالتدريس، فكل أساتذة جامعة مؤتة مجمعون على أن طلابها يجدون صعوبة لغوية في فهم المواد العلمية في العلوم والهندسة، وأن فهم الطلبة سيزداد لو أن التدريس تحول إلى العربية، ثم إن التدريس بالإنجليزية يجبر أغلبيتهم الساحقة على تغطية مادة أقل في كل مساق مما لو كان يدرس في إنجلترا أو أمريكا، وهذه شهادة واقعية ذات دلالة على قيمة التعريب في الجامعة.

وكل أساتذة مؤتة تقريباً يعتقدون أن توصيلهم للمعلومات بالعربية سيكون أسهل من الإنجليزية إذا تجاوزنا مشكلة الرموز والمصطلحات، وهم يرون أن إمكانية استيعابهم

لطرائق التعبير بالعربية ليس متعذراً، وقد أجمعوا على أن التعريب الجامعي هو مستقبل هذه الأمة تدريساً وبحثاً، لكن حوالي 80% رأوا أنه ضرورة حضارية ملحة الآن، وحوالي 90% منهم يرون أن الأمة العربية لن تحتفظ بهويتها المتميزة إذا لم تعرب العلوم والتقانة، وحوالي 80% منهم يعتقدون أن هذه الأمة لا يمكنها أن تصبح أمة فاعلة بين الأمم إذا لم تعرّب، وحوالي 75% يرون أن من أسباب عدم إبداعنا العلمي والتقاني هو عدم التعريب، وحوالي 85% يعتقدون أن القاعدة العلمية والتقانية ستزداد وتترسخ بالتعريب، وحوالي 80% يرون أن التدريس بالعربية يعمق الانتماء القومي عند الطالب والأستاذ في حين يخلق التدريس بلغة المستعمر فصاماً حضارياً، وفي شأن تأييد الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة للتعريب، فالاستبانة تقدم لنا شبه إجماع لتأييد التعريب المدروس المنسق بين الدول العربية جامعات وهيئات رسمية وغير رسمية، أما عن تأييد تحول جامعة مؤتة بمفردها إلى تدريس العلوم والهندسة بالعربية فالنسبة تقل إلى حوالي 50%، وذلك لإحساسهن بأنها لا تستطيع وحدها أن تضطلع بالمهمة على الرغم من وجود تجارب سابقة ناجحة في سورية والعراق.

وأما بالنسبة إلى أسئلة الاستبانة المشروطة بتعبير (إذا أصبح التعريب قراراً نافذاً)، فحوالي 90% ينوون المشاركة في الترجمة والتأليف وكتابة البحوث بالعربية، والكل يوافق إذا تيسرت السبل على التعاون مع زملائه في مجال تخصصه الدقيق في الجامعات الأردنية والعربية في الترجمة والتأليف وتبادل المصطلحات، وكذلك ينوي أغلبهم إذا تيسرت السبل على التعاون مع مجمع اللغة العربية الأردني والمجامع العربية الأخرى بالإضافة إلى مكتب تنسيق التعريب في المغرب العربي.

أما بالنسبة إلى طلبة جامعة مؤتة فقد أخذت عينات شبه عشوائية دللت مبدئياً على التالي:

أولاً: طلبة العلوم والهندسة في الجناح العسكري مستميتون بالإجماع على التعريب في التدريس.

ثانياً: طلبة العلوم في الجناح المدني أغلبهم يحبذ التعريب (92%).

ولاستكمال البحث أخذت بعض العينات من طلبة الكرك الذين يدرسون في الجامعات الأردنية الأخرى فوجدت أن النسبة عالية لكنها أقل من جامعة مؤتة (النسبة 83%)، فكان تعميم معالي رئيس الجامعة فعل فعله في الطلبة والأساتذة. كان بودي لو أنني قمت بهذا البحث مرتين مرة قبل التعميم وأخرى بعده لأرى أثره الحميد بالأرقام – على الرغم من وضوحه– في الأساتذة والطلبة، وعلى الرغم من أن التعميم العتيد لم يرد فيه ما يخالف نظام الجامعة لكن التذكير من قبل رأس المؤسسة بأن استعمال اللغة الأجنبية هو استثناء فعل فعله الحميد في الجميع، هذا وهو مجرد تعميم فيكف لو كان قراراً مُلزماً أو نظاماً شاملاً أو قانوناً نافذاً فإنني أؤكد لكم بالتجربة أن المثبطين سيسبقوننا إلى ميدان التعريب عندها.

ملاحظاتي الأخيرة أنه كلما طالت مدة بحث الأستاذ بلغة المستعمر وتدريسه بها فإنه لا يسهل فطامه عن ثديها، وقد لمست ذلك في الاستبانة. وإن جامعة مؤتة فيها الخميرة المناسبة جداً للبدء بالتعريب، وأنه إذا ما تأخر ذلك فإن ثدي لغة الاستعمار سيكون أمراً، والفطام عنه سيكون أعسر وستضيع الجهود في تعريب الأستاذ أولاً قبل الكتاب والطالب.

فيا حبذا لو أن الأردن الذي خسر المليارات لإصراره على تعريب أزمة الخليج يبدأ بصرف عشر معشار ما خسر لتعريب لغة التعليم والبحث في الجامعات الأردنية وستكون فائدة التعريب على المدى القريب والبعيد أضعافاً لما يُصرف، ولتكن جامعة مؤتة الفتية سبّاقة إلى ذلك قبل أن يتعذر تعديل النبتة بعد ترعرعها بمياه لغة الاستعمار.